الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد باري (نائب الرئيسة) . . . . . (السنغال)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-56176 (A)

أثناء غياب السيدة إنتلمان (إستونيا) تولى السيد باري (السنغال)، نائب الرئيسة، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (A/61/81-E/2006/73 وA/61/253) (تابع)

١ - **السيد كاو** (فيجي): قال إن المساعدة الخارجية مطلوبة لدعم الميزانيات الوطنية المحدودة للبلدان النامية، ويجب اعتبار الاستراتيجيات الوطنية الإطار للتعاون ولشراكات التنمية. وكان من دواعي تثبيط همة البلدان التي امتثلت لمعايير ومبادئ الإدارة العامة الرشيدة ووضعت استراتيجيات إنمائية وطنية سليمة أن تجد أن المساعدة الإنمائية الخارجية والدعم الدولي الآتيين هزيلان.

٢ - واستطرد قائلا إن فيجي في سبيلها لاستعراض خطتها الاستراتيجية للتنمية وتعهدت بالتزامها بتحقيق الديمقراطية ومبادئ الإدارة العامة الرشيدة، وتحسين مناخ الاستثمار لاجتذاب المستثمرين. وقد دعت إلى الحصول على مزيد من الدعم في شكل مساعدة تقنية وخدمات بناء القدرات لتعزيز أطر الاستثمار وتحسين الهياكل الأساسية المادية. وأعرب عن شكره لحكومة إيطاليا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة لدعمهما للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في إعداد استراتيجيات التنمية الوطنية. وينبغي أن تشمل هذه العمليات أيضا بناء القدرات في مجالات صياغة سياسات القطاعات، وتعبئة الموارد والتنفيذ.

٣ - ومضى قائلا إنه لما كانت فيجي تقوم على اقتصاد مفتوح يعتمد على تجارة الصادرات، فإنه يؤسفها عدم إحراز تقدم في المحادثات التجارية لمنظمة التجارة العالمية، وفي تنفيذ البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إنشاء آليات خاصة لتقديم المساعدة ذات الصلة بالتجارة، والتمويل الذي يمكن التنبؤ به، والقابل للاستمرار للبلدان النامية. وعلاوة على ذلك، برغم الزيادة في المستويات العامة للمساعدة، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية كمصدر لموارد الميزانية لبلدان نامية مثل فيجي في عام ٢٠٠٥، عندما مثلت المساعدة الإنمائية الرسمية أقل من ٥ في المائة من مجموع الميزانية الوطنية.

٤ - واختتم قائلا إن هناك حاجة ماسة لإيجاد آليات رصد ومتابعة لضمان تنفيذ الالتزامات والإجراءات المتفق عليها في المؤتمر الدولية الرئيسية المتعلقة بالتنمية تنفيذا فعالا. وتتطلع فيجي إلى عقد مؤتمر المتابعة لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٥ - **السيد زيباري** (العراق): بعد أن شدد على الصلة القوية بين تمويل التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، أعاد تأكيد الحاجة إلى التنفيذ الكامل لنتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٦ - واستطرد قائلا إن العهد الدولي مع العراق لتسهيل تجديد الشراكة مع المجتمع الدولي حظي بدعم دولي هائل. ومن المتوقع أن يحصل العهد على المساعدة من المجتمع الدولي لدعم العراق في تحقيق رؤيته وأهدافه الوطنية في المجالات الرئيسية للإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي. وبموجب العهد، تتوخى السلطات الاتحادية العراقية تفويض مسؤوليات التخطيط في المسائل المالية إلى السلطات المحلية والإقليمية. وسيجري تشجيع المدخرات والملكية الخاصة، والمنافسة في القطاع المصرفي.

٧ - وأردف قائلا إن الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الوطنية والإقليمية لبلده فيما يتعلق بقطاعي النفط والغاز تشمل الإصلاح القانوني والتنظيمي، وتعزيز المساعدة

للشركات الأجنبية للحصول على الأموال اللازمة للإصلاح، وإنشاء شركات نفط وغاز وطنية وإقليمية والاستثمار في بناء القدرات والتدريب.

٨ - ومضى قائلا إن السلطات الاتحادية والحكومة الإقليمية لكردستان تدعمان الاقتصاد المتنوع، وقد اعتمدتا عددا من التدابير لتحسين الزراعة، وتطوير الهياكل الأساسية للمدن الدينية والمواقع المقدسة، وتطوير معاهد التدريب في مجال السياحة، وبناء القدرات البشرية في قطاع السياحة. وستتضمن إعادة تنشيط القطاع الخاص تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها الاقتصاد والنشاط التجاري الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي خصخصة وإعادة هيكلة المشاريع المملوكة للدولة.

٩ - واختتم قائلا إنه سعيا لتحسين نوعية الحياة، وضعت سلطات العراق عددا من مشاريع وبرامج إعادة التعمير والإصلاح في مجالات الهياكل الأساسية للإمداد بالمياه، والتعليم والصحة. وسيتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجيات موارد كبيرة من شركاء التنمية، وشدد على أن تحسين التنسيق بين المانحين ضروري للاستخدام الفعال لتلك الموارد.

١٠ - **السيدة ميلز** (جامايكا): قالت إن الشراكة العالمية من أجل التنمية، القائمة على مبادئ المسؤولية المتبادلة والمساءلة، بالغة الأهمية. والزيادة في صافي تحويلات الموارد المالية الخارجة من البلدان النامية والإخفاق في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية من بين مصادر القلق التي أثارها الأمين العام في تقريره بشأن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

١١ - واستطردت قائلة إنه من دواعي سرور جامايكا أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتمد قرارا سيؤدي في النهاية إلى تعزيز أثر اجتماعه الرفيع المستوى مع منظمة التجارة العالمية والأونكتاد في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٦ بشأن ”التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥“. ومع أنه جرى تعليق المفاوضات التجارية في جولة الدوحة، من الأهمية أن تبقى الخطة الإنمائية في مقدمة المفاوضات المقبلة.

١٢ - واختتمت قائلة إنه بالنظر إلى أهمية كفالة اشتراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ توافق آراء مونتيري، ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة على وجه السرعة الترتيبات الضرورية لمؤتمر المتابعة المقرر عقده في قطر.

١٣ - **السيد نيكيتوف** (أوكرانيا): تكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة مجموعة غوام للديمقراطية والتنمية الاقتصادية فقال إن مصادر القلق الخاصة بالبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما هو موضح في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ستؤخذ في الاعتبار بالكامل في متابعة أخرى للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

١٤ - واستطرد قائلا إن أعضاء المنظمة ملتزمون بتوافق آراء مونتيري وقد اعتمدوا سياسات اقتصادية كلية وطنية تعزز النمو الاقتصادي ومناخ داعم للاستثمار. وقد أُحرز تقدم هام في السنوات الأخيرة، في النواحي الاقتصادية وفي تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويجري بذل مزيد من الجهود لتعزيز الاستقرار المالي والسياسات الهيكلية لتنمية القطاع الخاص. ومن شأن إدماج أهداف الألفية في خطط التنمية الوطنية، وسلامة التنظيم والإدارة، ووضع نظام شفاف ومسؤول للإدارة العامة وإدارة المصروفات، إلى جانب بذل جهود متضافرة لمكافحة الفساد، أن يسهم في التعبئة الفعالة للموارد المحلية والخارجية. ولدعم الاتجاه الإيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة، هناك جهود مستمرة كبيرة لتحسين قوانين الاستثمار، وكفالة تكافؤ الفرص للمستثمرين المحليين والأجانب.

١٥ - واختتم قائلا إن كفالة استقرار النظام المالي الدولي والمحافظة على القدرة على التنبؤ بالأسواق المالية، ومنع حدوث أزمات مالية، وتعزيز الهياكل الأساسية للقطاعين المالي والمصرفي الوطنيين تتسم بالأهمية لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية. وينبغي جعل البنيان المالي الدولي أكثر شفافية، وينبغي تشجيع الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية على المشاركة بصورة أوفى. ووفقا للأحكام ذات الصلة لتوافق آراء مونتيري والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، من الأهمية تسهيل انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية.

١٦ - **السيد بهاتاري** (نيبال): قال إن حكومته تقدر بشدة الالتزام المتعهد به في مونتيري لتوفير موارد أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الإهداف الإنمائية للألفية، والعرض القطري لاستضافة مؤتمر المتابعة الدولي الأول لتمويل التنمية. وتحتاج العملية التحضيرية إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة، في حين ينبغي أن يركز مؤتمر الاستعراض ذاته على التقدم المحرز، والقيود التي تواجه وطرق تعزيز نتائج التنمية.

١٧ - واستطرد قائلا إنه في مونتيري، أكد المجتمع الدولي التمويل بالديون التي يمكن تحملها كطريقة هامة لتعبئة الموارد لأغراض الاستثمار؛ ووافق على التدابير العملية لمعالجة الفقر؛ وحدد طرق تعبئة الموارد لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. وستحتاج البلدان الأفقر إلى مزيد من المساعدة الإنمائية بصورة لها أهميتها إذا أريد لها أن تحقق تلك الأهداف في موعدها. وتدعو الحاجة إلى تنفيذ، ورصد ومتابعة الالتزامات الدولية. والمبادرات الأخيرة لتعزيز الحوار المتعدد الأطراف وتنسيق السياسات، والإتساق والتعاون في القضايا النظامية الرئيسية ذات الصلة بالنظام المالي الدولي تحظى بالترحيب. بيد أنه، كما جرى التأكيد عليه في تقرير الأمين العام (A/61/253)، يجب ترجمة المشاورات المتعددة الأطراف إلى أفعال مشتركة فعالة فيما يتعلق بالسياسات.

١٨ - وأردف قائلا إن الشراكة العالمية من أجل التنمية ينبغي أن تركز على التدابير الرامية إلى تعزيز الجهود المبذولة لجذب الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية، وضمان وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق، وانتهاج سياسات لتحسين القدرة التنافسية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، وتنفيذ تدابير فعالة لتخفيف عبء الديون وتحسين الاشتراك والتنسيق في النظام المالي الدولي.

١٩ - وبعد أن أعرب عن التزام نيبال بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، أكد الحاجة إلى تحسين نوعية المعونة، وتعزيز المعونة غير المشروطة، والتركيز على بناء القدرات، ومعالجة جوانب الضعف الهيكلية، واستطلاع سبل التعاون بين بلدان الجنوب، وتحديد المصادر الجديدة والابتكارية للتمويل. ولا يمكن أن تكون التحويلات المالية بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الديون. وشدد على الحاجة إلى المزيد من المعونة الطويلة الأجل والتي يمكن التنبؤ بها، وزيادة توجيه المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق الميزانيات الوطنية، وتحقيق التنسيق والتساوق مع أولويات التنمية الوطنية. وأقل البلدان نموا في حاجة ملحة للحصول على المساعدة في شكل منح يمكن التنبؤ بها لضمان فعالية التنمية المستدامة الوطنية والجهود المبذولة للقضاء على الفقر. وينبغي أن يقوم شركاء التنمية بدور داعم وأن يتركوا ملكية أنشطة التنمية إلى البلدان المتلقية. وفي الوقت ذاته، لا يمكن الانتقاص من أهمية شفافية المعونة، وإمكانية التنبؤ بها وتوافرها السريع عند التحدث عن فعالية المعونة واتساقها.

٢٠ - ومضى قائلا إنه يجب إيجاد حل دائم لمشاكل الديون ويجب زيادة الموارد اللازمة للتنمية. وعلاوة على ذلك، يجب

أن يكون تخفيف عبء الديون بالإضافة إلى، وليس بديلا عن، التمويل الآخر. والديون الخارجية تعرقل بصورة خطيرة التنمية والنمو الاقتصادي لأقل البلدان نموا. ويجب توسيع نطاق مبادرة تخفيف عبء الديون أبعد من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك) لتوفير التخفيف لجميع أقل البلدان نموا، مع تطبيق معايير أهلية مرنة. ويجب أن تُجرى تحليلات القدرة على تحمل الديون بما يتلاءم مع الحاجة وتقديم المعونة بدون زيادة الديون. وفي هذا الصدد، فإن الاحتياجات الخاصة بالبلدان المتلقية، ولا سيما تلك الخارجة من التراع، يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

٢١ - وأضاف قائلا إن تعزيز التجارة الدولية والنمو الذي تقوده الصادرات، أساسي لتحسين شراكة التنمية. وتدعو الحاجة إلى إحياء جولة الدوحة بدون فقد تركيزها على التنمية. وتحتاج البلدان المهمشة إلى مزيد من المساعدة المالية لتتمكن من الإندماج في النظام التجاري العالمي. ويجب تعزيز مبادرات بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة ووضع مبادرة المعونة مقابل التجارة موضع التنفيذ.

٢٢ - واختتم قائلا إن نيبال ملتزمة بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والقائم على قاعدة عريضة. وفي ظل حكومتها الديمقراطية الجديدة، فإن الحالة الاقتصادية ومناخ الاستثمار بوجه عام آخذان في التحسن. وتمت المحافظة على التقيد بالميزانية ويجري انتهاج سياسة نقدية حصيفة. وتمثل المحافظة على توازن الاقتصاد الكلي شاغلا رئيسيا. وتعلق الحكومة أولوية عليا على تعبئة المعونة الأجنبية والموارد المحلية لأغراض تنمية الهياكل الأساسية الريفية، وإعادة التعمير والإصلاح، وتمويل قطاعات الاقتصاد الناشئة، وعلى الاستثمار الأجنبي لأغراض التنمية الصناعية. وفي هذا الصدد، جرى ترشيد وتبسيط إجراءات الاستثمار الأجنبي.

٢٣ - **السيد تشيديوسيكو** (زمبابوي): قال إن قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥، بشأن متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، يمثل خطوة إيجابية أخرى تجاه تحقيق التنمية الاقتصادية. ورحب بالتزام البلدان المتقدمة النمو بتحسين سبل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها والكافية وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وتحسن البنيان الدولي لمنع حدوث الأزمات المالية وإدارتها، ناهيك عن تعهدها ببذل جهود حقيقية لتحقيق الرقم المستهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية والسعي في طلب موارد تمويل ابتكارية لأغراض التنمية. ومما يدعو إلى القلق، تدفقت إلى البلدان النامية في عام ٢٠٠٥ نسبة تقل عن ٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود متضافرة لسد الثغرة بين الأقوال والأفعال. وبوجه خاص، هناك حاجة ماسة إلى إيجاد آليات تمكن من قياس تدفقات المعونة بصورة فعالة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن تخفيف عبء الديون الخارجية يجب أن يمتد إلى جميع البلدان النامية التي لا يمكنها تحمل عبء ديونها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون المعونة مكملة للموارد المالية الآتية من الاستثمار المحلي والأجنبي. ولا يمكن إلا للصادرات المعززة أن تؤدي إلى تحقيق زيادة قابلة للاستمرار في الموارد المحلية للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة ماسة إلى وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، وغير تمييزي ومنصف وقائم على قواعد. وحث البلدان المتقدمة النمو على إلغاء إعاناتها الزراعية. ومن شأن هذا الإجراء أن يؤدي أيضا إلى الحد من اعتماد البلدان النامية على المعونة، وبالتالي تمكينها من تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أن تستفيد جميع البلدان على قدم المساواة

من الشراكة العالمية من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، دعا إلى الاستئناف الفوري لجولة الدوحة.

٢٥ - وفي حين سلَّم بالكامل بأن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأولى عن تنفيذ خططها الإنمائية، قال إنه يجب دعم الجهود الوطنية في هذا الصدد، وليس إعاقتها، بالتعاون الدولي. وهناك حاجة ماسة إلى عدم تسييس المعونة والتعاون الاقتصادي الدولي بوجه عام. ويجب أن يرفض المجتمع الدولي الممارسة التي تفرض بمقتضاها البلدان قوانين وأنظمة ذات أثر خارج الحدود الإقليمية وجميع التدابير الاقتصادية القسرية الأخرى، بما في ذلك توقيع جزاءات انفرادية على البلدان النامية. وفي حالة زمبابوي، جرى منع الدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية وتقييد تدفقات الاستثمار، وهذا كله بسبب خلافات سياسية.

٢٦ - وأردف قائلا إن قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتعليق الدعم المقدم إلى زمبابوي أدى إلى قيام الممولين الآخرين ومجتمع المانحين بوجه عام إلى تعليق دعمهم أيضا. ونتيجة لذلك، واجهت زمبابوي تراجعا في المكاسب التي تحققت في الصحة والتعليم والهياكل الأساسية، التي تمثل الأساس لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والمفهوم السلبي المأخوذ من الجزاءات أثَّر سلبيا أيضا على الاستثمار الأجنبي المباشر في زمبابوي. وبرغم قيام زمبابوي بخدمة ديونها لصندوق النقد الدولي، فإنها مازالت محرومة من أي دعم جديد.

٢٧ - واختتم قائلا إنه تعين على زمبابوي أيضا أن تصارع تحديات من قبيل احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا والأمراض المعدية الأخرى، والتغلب على أوضاع الطقس السيئ المتكررة. وبرغم ذلك، حقق البلد بعض النجاحات الهامشية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد انخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من ٢٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٦. وبمزيد من الدعم الدولي، يمكن أن تحقق زمبابوي نتائج أفضل. وستواصل اعتماد تدابير لتهيئة بيئة مفضية إلى تعبئة الموارد المحلية والدولية لأغراض التنمية.

٢٨ - **السيد المبروك** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن وجود نظام مالي دولي عادل ضروري إذا أريد للبلدان النامية أن تستفيد من الفرص المتاحة لزيادة إمكانياتها الاقتصادية، وتعزيز التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي أن تشارك البلدان النامية بصورة فعالة في المؤسسات المالية الدولية عن طريق ممارسة حقوق التصويت والاشتراك في صنع القرار المالي. وتجميع موارد كافية لتمويل التنمية حيوي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد أكد أهمية الالتزام بتوافق آراء مونتيري، وبخاصة الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي يبذل البعض جهودا جديرة بالترحيب لتحقيقه. والاقتراح المتعلق بإنشاء آلية لرصد ومتابعة تنفيذ توافق الآراء ينبغي إدراجه بالتالي في جدول أعمال مؤتمر المتابعة الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي تكرمت قطر باستضافته.

٢٩ - واختتم قائلا إن تدفق الأموال واستخدامها الفعال هام لتمويل برامج التنمية ونجاح الشراكة العالمية من أجل التنمية. وفي هذا الصدد، يتسم تقديم الدعم للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالأهمية، وكذلك الحاجة إلى ضمان عدم اعتبار المساعدة الغوثية من الكوارث أو لتخفيف عبء الديون جزءا من المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن الأهمية على قدم المساواة حتمية معالجة الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية، التي ينبغي إدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق جملة أمور منها تقديم الدعم لخططها وبرامجها الإنمائية، ولا سيما في أقل البلدان نموا، وللجهود التي تبذلها مجتمعاتها الاقتصادية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والعوامل الرئيسية الأخرى التي ينبغي النظر فيها تشمل

تبسيط الإجراءات المالية للمؤسسات المالية الدولية وإيجاد حلول دائمة لمسألة الديون الخارجية. والبلدان الأفريقية التي تعتمد على السلع الأساسية للتصدير ينبغي أيضا دعمها بطرق مختلفة ترمي، على سبيل المثال، إلى تعزيز قدرتها التنافسية وإنتاجيتها الزراعية. والحصول على العقاقير اللازمة لمكافحة الأمراض المهلكة التي تلحق ضررا بالغا بالموارد البشرية لأفريقيا، وتعزيز الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لاستتباب السلم والأمن في مناطق التوتر في القارة شروط ضرورية أساسية لنجاح برامج وخطط التنمية.

٣٠ - **السيد الكواري** (قطر): قال إنه جرى التأكيد في توافق آراء مونتيري على العوامل الحفازة الهامة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الإدارة العامة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان، وهو ما يؤكد بالمثل قيمة السياسات والأطر التنظيمية لتشجيع وجود قطاع تجاري دينامي يعود بالفائدة في نهاية الأمر على الفقراء. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أثنى على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإتباع إدارة عامة سليمة في ظل ظروف شاقة بصورة متزايدة، وأعرب كذلك عن تقديره للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الصناعية، وأعرب كذلك عن تقديره لمبادرة الهيبك والخطوات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر والجوع.

٣١ - واستطرد قائلا إنه جرى التأكيد مرارا على الدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة في تمويل التنمية وعلى الحاجة إلى وجود نظام تجاري عالمي قائم على قوانين ويكون عادلا ومفتوحا على حد سواء. ولذلك أصيبت أقل البلدان نموا بوجه خاص بالإحباط بصورة هائلة بسبب تعليق مفاوضات جولة الدوحة، التي علقت عليها آمالا كبيرة لتحسين تجارتها ووضعها في السوق. ومما يدعو للأسف، من المحتمل أن يتأثر بصورة سيئة مستقبل الاقتصاد العالمي بسبب التعليق، وهي حالة قد تشجع على الأخذ باتجاه حمائي جديد. وينبغي أن تبدي البلدان المتقدمة النمو بوجه خاص الإرادة السياسية والمرونة المطلوبين لاستئناف المفاوضات توخيا لتحقيق نتائج عملية ذات فائدة عالمية.

٣٢ - واختتم قائلا إن الاشتراك في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية كان مثالا ممتازا للتعاون البناء الذي تمس الحاجة إليه لمواجهة تحديات العولمة. قد سعت قطر إلى أن تكون شريكا داعما في الجهود الدولية من أجل التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بتدابير مكافحة الفقر والتوزيع الأعدل للمكاسب الآتية من النمو الاقتصادي للعالم. وعلى هذا الأساس وفي سياق عملها على تقديم وكذلك تعزيز المبادرات الدولية لأغراض التنمية وتمويلها، عرضت استضافة مؤتمر المتابعة الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وقد قوبل العرض باستحسان بالغ في مجموعة متنوعة من المحافل ولذلك يحدوه الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة قرارا لتحديد موعد لإنعقاد مؤتمر المتابعة هذا.

٣٣ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): قالت إن وفد بلدها يوافق على ضرورة تنفيذ توافق آراء مونتيري في الوقت المناسب. وبالتسليم بالدور الرئيسي للشراكة العالمية، عزز قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ أهمية هذا التوافق بالآراء في سياق متابعة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٣٤ - واستطردت قائلة إن تقرير الأمين العام (A/61/253) يعترف بالجهود المستمرة التي تبذلها البلدان النامية لتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية المملوكة وطنيا بانتهاج سياسات اقتصادية كلية سليمة وسيادة القانون. وهذه الخطوات، التي تتمشى مع المبادئ الأساسية لتوافق آراء مونتيري، ينبغي أن تحظى بدعم المجتمع الدولي. وتعبئة الموارد، وهي عنصر بالغ الأهمية، تتطلب إتساق السياسات بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ولا يمكن الوصول بأثرها الإنمائي إلى الحد الأقصى ما لم توجَّه الموارد على أساس يمكن التنبؤ به مع تمتع البلدان المتلقية بالقدرة المؤسسية الكافية للحصول

على الفوائد المحلية لتلك الموارد، والوصول بها إلى الحد الأقصى. وفي هذا الصدد، رحبت بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي، لتحسين فعالية خدماتها في مجالات تعزيز أطر الاستثمار وتحسين أجواء الاستثمار. والإخفاق المستمر في إتمام جولة الدوحة للتنمية في الموعد المحدد يدعو للأسف؛ وأذربيجان، بوصفها بلدا ناميا غير ساحلي، يؤيد النداءات المطالبة باستئناف المفاوضات.

٣٥ - وأردفت قائلة إن حكومتها ملتزمة بمبدأ الملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية. وقد وُضع برنامج إصلاح اقتصادي منذ منتصف التسعينيات وتحقق استقرار الاقتصاد الكلي في نهاية الأمر. وفضلا عن ذلك، تمتعت أذربيجان، لعامين متتاليين، بنمو غير مسبوق في الناتج المحي الإجمالي، الذي بلغ نسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٦، مدفوعا بإنتاج النفط والغاز والصادرات. وفي عام ٢٠٠٦، ارتفع إنفاق الدولة بنسبة ٦٥ في المائة، مع إنفاق جزء كبير على مرتبات القطاع العام، والإستحقاقات التقاعدية والهياكل الأساسية. وأسهمت أذربيجان أيضا بحصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر المستثمر في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في السنوات الأخيرة وبقيت من بين أعلى مقدمي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي.

٣٦ - ومضت قائلة إن تحسن مناخ الأعمال التجارية سلَّم به البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اللذان قاما في الآونة الأخيرة برفع تصنيف فئة مخاطره من المستوى ٦ إلى ٥. وأصدرت أذربيجان أيضا تقريرها الرابع بشأن المبادرة المتعلقة بشفافية الصناعات الاستخراجية، وفي أيلول/سبتمبر، بدأت دورة الإبلاغ الخامسة. وهذه التقارير، والشراكة مع تحالف المبادرة المتعلقة بشفافية الصناعات الاستخراجية، تدل بوضوح على التزام حكومتها بالإدارة الحصيفة للموارد والمساءلة.

٣٧ - وأضافت قائلة إن أذربيجان تسير قدما أيضا في التفاوض بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ولديها نظام تجاري خال من القيود غير التعريفية وهي تواصل إصلاحاتها في مجالات من قبيل التعريفات الجمركية، والجمارك، والضرائب والأعمال المصرفية والتمويل. ويتمثل التحدي الحالي في تنمية قطاع الاقتصاد غير النفطي وتعزيز الصناعات الكثيفة العمالة، على عكس قطاع النفط، الذي يستخدم أقل من ١ في المائة من اليد العاملة. وفي هذا الصدد، رحبت بالدور الهام المنسوب للعمالة في تقرير الأمين العام (A/61/253) وأعربت عن أملها في أن يحظى الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦ بمتابعة فعالة لتهيئة بيئة مفضية إلى خلق عمالة منتجة. وتعلق أذربيجان أيضا قيمة كبيرة على الحوار المتعدد الأطراف بشأن القضايا النظامية، بما في ذلك تلك المتعلقة بصوت واشتراك الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية في صنع القرار الاقتصادي الدولي ووضع القواعد.

٣٨ - وفي الختام، تعهدت بتأييد حكومتها الكامل لعرض قطر استضافة مؤتمر المتابعة الأول للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٣٩ - **السيد لوكوبيَّا** (أوغندا): قال إن توافق آراء مونتيري يمثل جزءا متمما عمليا للأهداف الإنمائية للألفية. وتنفيذه الفعال حيوي لتحقيق تخفيف حدة الفقر. ومن الضروري جدا أيضا تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٤٠ - واستطرد قائلا إن الركن الأساسي لهذا التوافق في الآراء هو الاعتراف بأن قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية متأثرة بشدة بعوامل خارجية، ويتمثل العامل الرئيسي في المساعدة الإنمائية الرسمية. والحلول السريعة والفعالة لمشاكل ديون البلدان النامية وإحراز تقدم في معالجة القضايا النظامية ذات الصلة باتساق وتساوق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من شأنهما أن يسهما

بصورة هامة في تنفيذ توافق آراء مونتيري. وقد أوضح تقرير الأمين العام (A/61/253) أن الحاجة تدعو إلى أن يفعل المجتمع الدولي أكثر بكثير في المجالين. وقد وعد ميثاق الألفية وتوافق آراء مونتيري على حد سواء بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ولو كان قد تم الوفاء بجميع التعهدات المعلنة في عام ٢٠٠٢، لكانت المساعدة الإنمائية الرسمية قد ارتفعت إلى ٧٥ بليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. ولسوء الحظ، لم يحدث ذلك.

٤١ - ومضى قائلا إن أحد أسباب التباطؤ يتمثل في عدم إحراز تقدم هام في تخفيف عبء الديون. والزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية تعتمد إلى حد كبير على تخفيف عبء الديون، الذي جرى الإقرار بالكامل بأنه مساعدة إنمائية رسمية في السنة التي يتم فيها الإعفاء من الدين. ومع أن التخفيف الممنوح لم يصبح نافذا إلا في وقت لاحق، استفادت البلدان على الفور، لأنها لم تعد بحاجة إلى سداد خدمة الديون. وتمثل التجارة مجالا حيويا آخر كان التقدم فيه بطيئا. ولم يكن انهيار جولة الدوحة في مصلحة تنفيذ توافق آراء مونتيري، حيث كانت الفرصة تضيع من البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأفقر، وأسواق البلدان النامية الأكثر تقدما. والتوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف في إطار جولة الدوحة يمكن أن يحقق أكثر بكثير من الاتفاقات الثنائية. ودعا شركاء التنمية الرئيسيين لأوغندا لفتح أسواقهم وإلغاء الإعانات الزراعية بدون قيد أو شرط. وبمجرد أخذهم بزمام المبادرة، ستحذو حذوهم بلدان أخرى متقدمة النمو.

٤٢ - وفي الختام، دعا إلى زيادة التعاون بين المؤسسات القائمة في متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإلى تعزيز آلية المتابعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٠.